



## الشواهد النحوية الشعرية في كتاب [اللباب في علوم الكتاب] للإمام ابن عادل الحنبلي

### سورة الأعراف أنموذجاً

أحمد بشير سالم ابوسرويل

قسم اللغة العربية - كلية التربية زلطن / جامعة صبراتة

Ahmed Basheer salem Abo USarweel

Faculty of Education Zultan \Sabratha University

[ahmedbasher1a@gmail.com](mailto:ahmedbasher1a@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2026/01/08 - تاريخ المراجعة: 2026/02/03 - تاريخ القبول: 2026/02/15 - تاريخ النشر: 2026 /03/14

### الملخص

تتناول هذه الدراسة الشواهد النحوية الشعرية في كتاب [اللباب في علوم الكتاب]، للإمام ابن عادل الحنبلي في سورة تفسيره الأعراف، وتهدف إلى جمع الشواهد الشعرية وتخريجها من مظانها، وتحليلها وبيان دور النحو وشواهد الشعرية في تفسير آيات القرآن الكريم. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في رصد الشاهد الشعري النحوي، وجاءت في تمهيد تناول التعريف بالإمام ابن عادل الحنبلي وكتابه، ثم نماذج مختارة من الشواهد النحوية الشعرية التي ذكرها من خلال تفسيره سورة الأعراف، قسمت ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الشواهد النحوية الشعرية في الأسماء، والثاني الشواهد في الأفعال، والثالث في الحروف، ثم خاتمة تضمنت نتائج البحث وفهرس الهوامش ومصادر البحث ومراجعته.

**الكلمات المفتاحية:** ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، شواهد النحو الشعرية، سورة الأعراف

### Abstract

This study examines the poetic grammatical evidence in the book Al-Lubab fi Ulum al-Kitab by Imam Ibn 'Adil al-Hanbali, focusing on his interpretation of Surah Al-A'raf as a model. It aims to collect these poetic evidences, trace them back to their original sources, analyze them, and demonstrate the role of grammar and its poetic evidence in interpreting the verses of the Holy Qur'an.

The study adopts a descriptive-analytical approach to identify and examine the poetic grammatical evidence. It begins with an introduction that presents Imam Ibn 'Adil al-Hanbali and his book, followed by selected examples of the poetic grammatical evidence cited in his commentary on Surah Al-A'raf. The study is divided into three sections: the first addresses poetic grammatical evidence related to nouns, the second to verbs, and the third to particles. It concludes with a summary of the findings, along with an index of footnotes and a list of sources and references.

**Keywords:** Ibn 'Adil al-Hanbali, Al-Lubab fi Ulum al-Kitab, poetic grammatical evidence, Surah Al-A'raf.

### المقدمة

فهذا البحث الموسوم بـ [الشواهد النحوية الشعرية في كتاب "اللباب في علوم الكتاب" لابن عادل الحنبلي (880 هـ)] يتناول ذكر الشواهد الشعرية في تفسير سورة الأعراف، وتخريجها من مظانها، وتحليلها وبيان المسائل النحوية التي بنيت عليها، والوقوف على دور النحو وشواهد الشعرية في تفسير آيات القرآن الكريم وإعرابها.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة اللغوية ثم تحليلها واشتملت على تمهيد تناول التعريف بالإمام ابن عادل الحنبلي من حيث [ اسمه ، ولقبه ، ومولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ووفاته ] ، والتعريف بكتاب ( اللباب في علوم الكتاب ) موضعاً أهميته ودلالته على مكانة ابن عادل العلمية .  
ثم نماذج مختارة من الشواهد النحوية الشعرية التي أوردها في كتابه من خلال سورة الأعراف قسمت ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول: الشواهد النحوية الشعرية في الأسماء والمبحث الثاني : شواهد في الأفعال والثالث : شواهد في الحروف، ثم خاتمة تضمنت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، يليها فهرس الهوامش ومصادر البحث ومراجعته .

### التمهيد

#### أولاً - التعريف بالإمام ابن عادل الحنبلي :

أ - اسمه وكنيته ولقبه :

هو أبو حفص ، عمر بن علي ، سراج الدين ، الحنبلي ، الدمشقي ، النعماني (1).

#### ب - ولادته :

لم تذكر كتب التراجم تاريخاً محدداً عن سنة ولادته أو المكان الذي ولد فيه ، وكذلك عن نشأته هولا عن تاريخ أسرته وظروف حياته الأولى ، وجعله صاحب [ طبقات المفسرين ] في فصل الأئمة والمشايخ المفسرين الذين لا يوجد تاريخ لولادتهم في الطبقات والتواريخ (2).

#### ج - من شيوخه :

كان ابن عادل الحنبلي حريصاً على طلب العلم والاشتغال على العلماء ، وقد ذكر مترجموه

أنه أخذ العلم عن شيوخ وعلماء دمشق ، وذكروا من مشايخه :

1 - محمد بن علي بن ساعد بن إسماعيل بن سليم بن ساعد شمس الدين أبو عبد الله المحروسي الخالدي الرقي الأصل ، المشهدي ، ولد ببلب سنة 637 هـ وتوفى سنة 714 هـ في القاهرة (3)

2 - وزيرة بنت عمر بن أسعد بن المنجا ، وجبهة الدين ، أم محمد ، الدمشقية الحنبلية ، مسندة الوقت الحافظة ، ولدت سنة 624 هـ ، وتوفيت في شعبان سنة 716 هـ في دمشق (4)، وذكر النقي الفاسي أن ابن عادل سمع منها من صحيح البخاري (5).

3 - أحمد بن أبي طالب بن نعمة بن حسن بن علي بن بيان ، شهاب الدين ، أبو العباس الدير مقرني تم الصالحي الحجار ، المعروف بابن الشحنة ، ولد في حدود سنة 622 هـ ، وتوفى سنة 730 هـ (6). وقد ذكر النقي الفاسي أن ابن عادل سمع منه صحيح البخاري (7).

بالوقوف على وفيات شيوخ ابن عادل يتبين أنه كان مؤهلاً لسماع الحديث في أوائل القرن الثامن، وبدا يترجح أن ولادته كانت في أخريات القرن السابع، وعلى وجه أقرب بعد سنة ( 675 هـ )

على الأقل ، وبما أن المسندة وزيرة توفيت في دمشق سنة (716هـ) ، والحافظ ابن الشحنة توفى في دمشق سنة (730هـ) ، فإن ذلك يدل على أن ابن عادل كانت نشأته ونشاطه العلمي في دمشق على اعتبار السن المتوسط الذي يؤهله للسمع والتلقي (8).

#### د - من تلاميذه :

اشتهر ابن عادل الحنبلي بالعلم ، حتى عُدَّ أحد أئمة عصره ، وهذا لا بد وأن يدفع طلاب العلم ومحبيه إلى الأخذ عن مثل هذه الشخصية العلمية . إلا أن المصادر التي ترجمت له لم تذكر سوى اثنين من تلاميذه وهما :

1- علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح نور الدين أبو الحسن الهيثمي القاهري الشافعي الإمام الحافظ ، ولد في رجب سنة [ 735 هـ ] ، وتوفى بالقاهرة ليلة الثلاثاء تاسع عشر شهر رمضان ، سنة [ 807 هـ ] (9) ، وقد ذكر الهيثمي في مقدمة كتابه [ جمع الزوائد ] في معرض بيان سنده لمعجم الطبراني ، أنه قرأ على ابن عادل من معجم الطبراني (10).

2- يوسف بن خالد بن نعيم بن مقدم بن محمد بن حسن بن عليم بن محمد بن علي جمال الدين البساطي المالكي من المائة التاسعة ، ولد في حدود سنة ( 740 هـ ) (11) ، فقد ذكر ابن حجر شهاب الدين العسقلاني أنه أخذ عن سراج الدين عمر بن عادل الحنبلي العربية والحساب ، وتوفى سنة ( 829 هـ ) (12).

هـ - من مؤلفاته (13):

لقد ترك لنا الإمام ابن عادل الحنبلي ثروة علمية نفيسة تدل على سعة علمه ، وكثرة اطلاعه ، تمثلت في المؤلفات التي تركها وهي :

- 1 - اللباب في علوم الكتاب : كتاب تفسير مطبوع ، وهو مدار الدراسة .
  - 2 - حاشية على المحرر في الفقه الحنبلي ، لشيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام ابن تيمية ، وهذا الكتاب [ المحرر ] هو أحد كتب الفقه الحنبلي ، أمّا حاشية الإمام ابن عادل الحنبلي عليه فمازالت مخطوطة .
- و - وفاته :

القول في وفاته كالقول في ولادته ، فلم تذكر لنا كتب التراجم تحديداً معيناً لزمان وفاته ، إلا أن صاحب كتاب [ نيل السائرين ] قد ذكر أنها كانت سنة ( 880 هـ ) ، قال : " سراج الدين الحنبلي الدمشقي المتوفى سنة ثمانين وثمانين مائة ( 880 هـ ) (14) ، وهذا الرأي يؤيده بعض الباحثين (15).

ولكن من خلال المقارنة بين تراجم وتواريخ ميلاد ووفيات شيوخه وتلاميذه يمكن أن نقول : أنه عاش بين أواخر القرن السابع ، وأواخر القرن الثامن من الهجرة ، ولا يمكن أن يكون حياً في سنة (880هـ) أو فرغ من كتابة تفسيره في هذا التاريخ كما ذكرت بعض الكتب التي ترجمه له ؛ لأنه على هذا يكون ابن عادل عاش بعد وفاة أكبر تلاميذه سناً ( جمال الدين البساطي ) أكثر من خمسين سنة ، علماً أن البساطي عاش 88 سنة ، وإذا افترضنا أن ابن عادل لما درسه كان عمره خمسين سنة ( والبساطي 10 سنوات ) فيكون ابن عادل عاش على ما ذكر حوالي 130 سنة ، ثم أن المترجم ( ابن حجر ) توفى سنة (801هـ) فيكون ابن عادل عاش بعده 87 عاماً ، علماً أن ابن حجر ترجم له معلماً ، وليس تلميذاً (16).

ونخلص من هذا العرض إلى اطمئناننا إلى القول : إن حياة ابن عادل الحنبلي تقع في القرن الممتد من سنة ( 675 هـ ) إلى ( 775 هـ ) ، والله أعلم .

## 2 - التعريف بكتاب [ اللباب في علوم الكتاب ]

أ - أهمية الكتاب :

هو كتاب يبحث في علم التفسير وهو كتاب جمعه من أقوال العلماء في علوم القرآن يعرض فيه لبيان معاني المفردات والأمور النحوية ووجوه الإعراب ، ويأتي بالشواهد الشعرية كثيراً ، ويعرض للقراءات ، وأقوال العلماء اللغويين والمفسرين في تفسير الآيات ودلالاتها ، ويورد فصلاً كثيرة في أمور تتعلق بالآيات من الناحية اللغوية والفقهية والوعظية وغير ذلك ، وقد جاء الكتاب على شكل موسوعة علمية في علوم القرآن وتفسيره وبيانه .

لذلك يعتبر كتاب اللباب من التقاسير المهمة والقيمة لما اتسم به من هذا التنوع في المعارف والعلوم والفنون ودقت البحث ، وكذلك ما تميز به مؤلفه من غزارة العلم .

يقول صاحب [ السحب الوايلة ] عن اللباب : " التفسير العظيم العديم النظير ... " (17).

وقال عنه صاحب [ طبقات المفسرين ] : " هو من أحسن التفاسير ، في عشرة مجلدات ، كان مشهوراً مشحوناً بأنواع قواعد العربية والعلوم السائرة في التفسير ، من أسامي الكتب " (18).

وتكمن أهمية كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] لابن عادل في أنه كان الهدف من تأليف هذا الكتاب العظيم الضخم أن يجمع فيه مختلف الفنون ، وأن يكون شاملاً لشتى فروع العلوم ؛ لذلك جمع ابن عادل فيه مختلف هذه العلوم ، معتمداً في ذلك على أقوال من سبقوه من العلماء في مختلف علم التفسير ، حيث تنوعت مصادره وتعددت اتجاهاتها ، فقد نقل ابن عادل عن العديد من الكتب [ التفسير ، الحديث ، ومعاني القرآن ، إعراب القرآن ، والقراءات ، والكلام ، والفقه ، وعلوم العربية ، فقد قال في مقدمة كتابه : " فهذا كتاب جمعته من أقوال العلماء في علوم القرآن .... " (19). وذلك ليتسنى لطالب العلم قراءتها والإطلاع عليها في كتاب واحد .

ب - دلالاته على مكانة ابن عادل العلمية :

بالنظر إلى كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] ، وبما وضعه هذا العالم القدير بين أيدينا من كتاب ضخم حوى بين دفتيه أقوال العلماء في علوم القرآن حيث عرض فيه بيان معاني المفردات والأمور النحوية ووجوه الإعراب ، وأتى بالشواهد الشعرية كثيراً ، وعرض أوجه القراءات وأقوال العلماء المفسرين في تفسير الآيات ودلالاتها ، وورد فصولاً كثيرة في أمور تتعلق بالآيات من الناحية اللغوية والفقهية والوعظية وغير ذلك ، وجاء الكتاب على شكل موسوعة علمية في علوم القرآن وقراءاته وتفسيره وبيانه .

فقد جاء في مقدمة كتابه [ اللباب في علوم الكتاب ] إن العلامة الخطيب الشربيني ، قد صرح في مقدمة تفسيره المسمى [ السراج المنير ] بأنه اعتمد في جمع مادته العلمية على مؤلفات لعلماء أجلاء لهم باع طويل في علم التفسير ، ومن بين هؤلاء الإمام ابن عادل .

فقد نقل الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، والدكتور محمد سعد رمضان حسن ، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب ، في تحقيقهم للكتاب ثناء بعض النُّسَخ على هذا الكتاب ، واثوا على الإمام ابن عادل ، فنقل عنهم أنهم وصفوه بـ (العالم العلامة والبحر الفهامة) (20).

كما إن ناسخاً آخر يصفه بـ (خاتمة وعمدة المدققين) (21).

وقال العلامة الزركلي بعد ذكر نسبه ... : ( صاحب التفسير الكبير ) ... (22)

ووصفه آخر من النُّسَخ بـ ( أنه خاتمة العلامة ) و أنشد :

هَذَا كِتَابٌ لَوْ يُبَاعُ بِوِزْنِهِ      ذَهَباً لَكِنَّ الْبَائِعَ الْمَغْبُوناً  
أَوْ مَا مِنَ الْخَسْرَانِ أَنْكَ آخِذٌ      ذَهَباً وَتُعْطِي جَوْهراً مَكْنُوناً (23)

وقال صاحب [ معجم المؤلفين ] : " مفسر ... " (24)، وقال محققو اللباب :

وكونه مفسراً يدل على أنه كان عالماً باللغة والنحو والصرف والبلاغة والأصول ، فالمفسر يحتاج إليها في التفسير " (25).

### نماذج من شواهد النحو الشعرية في كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ]

#### للإمام ابن عادل الحنبلي

عرض الإمام ( رحمه الله ) في كتابه [ اللباب في علوم الكتاب ] كثيراً من الشواهد النحوية الشعرية أثناء بيانه معاني بعض الآيات القرآنية في تفسيره ، وهذه بعض النماذج التي توضح جهوده في ذلك مقسمة ثلاثة مباحث على النحو التالي :

## المبحث الأول

## الشواهد النحوية الشعرية في الأسماء

## أولاً - النصب على نزع الخافض :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر :

تَمْرُونَ الدِّيَارِ فَلَمْ تَعُوجُوا.....

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ قَالَ قِيمَا أُعُوْتِنِي لَأُقْعِدَنَّكُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [ الأعراف ، (16) ] على أن قوله [ صِرَاطَكَ ] منصوبة على إسقاط الخافض. في أحد أوجه النصب، قال الزجاج: ولا اختلاف بين النحويين أن على محذوفة كقولك: " صَرَبَ زيد الظَّهْرَ والبطن، أي: على الظَّهْرِ والبطن " (26).

قال ابن عادل الحنبلي : " أن هذا الذي قاله الزجاج - وإن كان ظاهره الإجماع - ضعيف من حيث إن حَرْفَ الجِرِّ لا يطرُدُ حَذْفَهُ، بل هو مخصوص بالضرورة أو الشذوذ " (27)، واستشهد بالبيت المتقدم .

والبيت بتمامه (28) : مُرُونَ الدِّيَارِ فَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ

والشاهد النحوي فيه [ تمرن الديار ] حيث حذف حرف الجر، وأوصل الفعل اللازم [ تمرن ] إلى الاسم المجرور [ الديار ] فنصبه، والأصل [ تمرن بالديار ] وهذا يسمَّى [ الحذف والإيصال ] وهو قاصر على السماع ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدرًا مؤولًا من [ أن ] الناسخة مع اسمها وخبرها أو من [ أن ] المصدرية مع فعلها (29).

## ثانياً - الجر بالفتحة بدلاً من الكسرة :

وشاهده في هذه المسألة قول الشاعر (30):

وَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

وذلك في تفسيره قوله تعالى : ﴿ هُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مَهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ [ الأعراف ، (41) ] ، على أن كلمة [ غواش ] جمع غاشية، وللنحاة في الجمع الذي على فواعل إذا كان منقوصاً بقياس خلاف: هل هو منصرف؟ . فبعضهم قال: هو منصرف؛ لأنه قد زال منه صيغة منتهى الجموع، فصار وزنه وزن جناح وقذال فانصرف ، وقال الجمهور: هو ممنوع من الصرف، والتتوين تتوين عوض (31).

وذكر ابن عادل الحنبلي أن النحاة اختلفوا في المعوض عنه ماذا؟ الجمهور على أنه عوض من الياء المحذوفة ، وذهب المبرد إلى أنه عوض من حركتها، والكسر ليس كسر إعراب، وهكذا: حوار وموال وبعضهم يجره بالفتحة (32).

الشاهد النحوي في البيت هو في كلمة [ مواليا ] حيث أثبت الياء وجراها بالفتحة بدلاً من الكسرة رغم أنها اسم منقوص أصلها [ موال ]، وهي ممنوعة من الصرف لعلة صيغة منتهى الجموع، وهذا يخالف الأصل القياسي (حذف الياء وتتوين العوض) فالاسم المنقوص المستحق المنع من الصرف ، كجوار ، وغواشٍ تحذف ياؤه رفعاً وجراً وينون ، نحو : جاءت جوار، مررت بجوار، ويكون الجر بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، والرفع بضمه مقدرة عليها كذلك ، أمّا في حالة النصب فتثبت الياء مفتوحة، أمّا في البيت فقد أثبت الشاعر الياء وجراها بالفتحة للضرورة الشعرية ، والأصل أن يقول : [ ولكن عبد الله مولى موالٍ ] بحذف يائها وتتوينها تتوين عوض (33).

وهو من الشواهد النحوية على أن بعض العرب يجري الأسماء المنقوصة ممنوعة من الصرف على غير القياس في

حالة الجر .

## ثالثاً - عمل [ إن ] المخففة :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (34):

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأتِ ولتكنُ ... خُطاكِ خِفافاً إنَّ حُرَّاسنا أسداً

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [ الأعراف ، (54) ] على أنَّ قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ﴾ الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ [ إن ] ، ويضعف أن تجعل بدلاً من اسم [ إن ] على الموضع عند من يرى ذلك، والموصول خبر لـ [ أن ] وكذا لو جعله عطف بيان، ويتقوى هذا بنصب الجلالة في قراءة بكار، فإنَّها فيها بدل، أو بيان لاسم [ إن ] على اللفظ، ويضعف أن تكون خبرها عند من يرى نصب الجزئين (35).

الشاهد النحوي في البيت [ إن حراسناً أسداً ] حيث نصبت [ إن ] المبتدأ والخبر معاً [ حراسناً ] اسم إنَّ و [ أسداً ] خبر إنَّ ، وهذا على لغة من يرى أن [ إن ] تعمل عمل [ كان ] فتتصب الاسم والخبر معاً، وهو ما يعرف بلغة تميم ، إلا أنَّ الجمهور يمنعون ذلك ، والخبر عندهم محذوف والتقدير : تجدهم أسداً أو نحو ذلك ، ويعربون [ أسداً ] حالاً ، قال البغدادي : " والصحيح أن الخبر محذوف تقديره: تجدهم أسداً أو تلقاهم (36).

فهذا الشاهد يعتبر شاذاً أو لغة في إعراب [ إن ] وأخواتها .

#### رابعاً - المنوع من الصرف :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (37) :

رُهبانُ مَدِينٍ وَالَّذِينَ عَهَدْتُهُمْ ... يَبْكَونَ مِنْ حَذْرِ الْعِقَابِ فُعُوداً

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿وَالِي مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [ الأعراف ، (85) ] على أنَّ العلماء اختلفوا في [ مدين ] فقيل: أعجمي، فمنعه للعجمة والعلمية، وهو مدين بن إبراهيم - عليه السلام - فسميت به القبيلة، وقيل: هو عربي اسم بلد، قاله الفراء، وأنشد البيت المتقدم (38).

الشاهد النحوي في البيت [ مدين ] حيث منعت من الصرف للعلمية والتأنيث.

#### خامساً - إعراب الملحق بجمع المذكر السالم بالحركات :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (39):

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْسِينِيَهُ ... لَعَبَنَ بِنَا شَيْبَا وَشَيْبِنَا مُرْدًا

وذلك عند إعرابه كلمة [ بالسنين ] في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ اللَّحْمَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [ الأعراف ، (130) ] قال : " [ والسنين ] : جمع سنة، وفيها لغتان أشهرهما: إجراؤه مجرى المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، وتحذف نونه للإضافة، واللغة الثانية: أن يجعل الإعراب على النون ولكن مع الياء خاصة. نقل هذه اللغة أبو زيد والفراء. ثم لك فيها لغتان: أحدهما: ثبوت تنوينها. والثانية: عدمه.

قال الفراء: هي في هذه اللغة مصروفة عند بني عامر، وغير مصروفة عند بني تميم، ووجه حذف التنوين التخفيف، وحينئذ لا تحذف النون للإضافة وعلى ذلك جاء في الحديث: " اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف " (40) وسنينا كسنيين يوسف " باللغتين.

وهذا الحكم المذكور أعني: جريانه مجرى جمع المذكر أو إعرابه بالحركات ليسمقتصراً على لفظ [ سنين ] بل هو جار في كل اسم ثلاثي مؤنث حذف لامة، و عوض منها تاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير نحو: ثبة وثبين، وقلة، وقلين (41).

الشاهد النحوي في البيت [ فإن سنينيه ] حيث جعل الإعراب بالحركة [ الفتحة الظاهرة ] على نون الجمع والالتزام بالنون مع الإضافة ، ولم يعاملها معاملة جمع المذكر السالم في رفعها بالواو ونصبها وجرها بالياء (42).

الواضح إنَّ هذه النون أصلية من بنية الكلمة ، ليست نون جمع المذكر السالم بدليل بقائها مع الإضافة إلى الضمير ؛ لأنَّه لو جعل النون زائدة لحذفها فقال: فإن سنياه

### سادساً - دخول [ ما ] المصدرية على الجملة الاسمية :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (43):

واصل خليلك ما التوصل ممكن ... فلأنت أو هو عن قريب ذاهب

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِهِمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [ الأعراف، (138) ] على وصل [ ما ] المصدرية بالجملة الاسمية ، ذكر ذلك نقلاً عن ما جاء في الدر المصون، قال ابن عادل الحنبلي : " قال شهاب الدين: كلامه على ظاهره ليس بجيد؛ لأن [ ما ] المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية على المشهور، وعلى رأي من يجوز ذلك، فيشترط فيها غالباً أن تفهم الوقت " (44).

ولكن المراد أن الجار مقدر بالفعل، وحينئذ توول إلى جملة فعلية، أي: كما استقر لهم آلهة.

الشاهد النحوي في البيت [ ما التوصل ممكن ] حيث دخلت [ ما ] المصدرية الظرفية على جملة اسمية [ التوصل ممكن ] ، والأصل دخولها على الفعل المضارع لتوول بمصدر ، أمّا دخولها على جملة اسمية فهو قليل ونادر .

### سابعاً - إعمال [ إن ] النافية عمل ليس :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (45):

إن هو مستولياً على أحدٍ ... إلا على أضعف المجانين

حيث ذكر هذا الشاهد عند توجيه قراءة سعيد بن جبير بتخفيف [ إن ] ونصب [ عباد وأمثالك ] في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [ الأعراف، (194) ] .

قال : " قرأ سعيد بن جبير بتخفيف [ إن ] ونصب [ عباد وأمثالك ] (46) ، وخرجها ابن جني وغيره أنها [ إن ] النافية وهي عاملة عمل ما الحجازية وهو مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين: ابن السراج والفارسي وابن جني، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح أن إعمالها لغة ثابتة نظماً ونثراً " (47).

الشاهد النحوي في البيت [ إن هو مستولياً ] حيث أعمل [ إن ] النافية عمل [ ليس ] رفعت الاسم الذي هو الضمير المنفصل [ هو ] ونصبت الخبر [ مستولياً ] (48).

فهذا البيت دليل على جواز عمل [ إن ] النافية عمل ليس، وإنها لا تختص بالأسماء النكرة مثل [ لا ] النافية .

### ثامناً - حذف العائد المجزور :

من الشواهد التي ذكرها على هذه المسألة قول الشاعر (49):

وإن لسانى شهدة تُشَنِّقَى بها ... وهو على من صبّه الله علقم

وقول الآخر (50):

ومن حسدٍ يجورُ عليّ قومي ... وأي الدهر ذو لم يحسدوني

وذلك عند توجيه قراءة [ إن وليّ الله ] بياء مشددة مفتوحة، والجلالة بالجر في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ [ الأعراف (196) ] .

جاء في كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] : وقرأ في رواية أخرى [ إن وليّ الله ] بياء مشددة مفتوحة، والجلالة بالجر، نقلهما عنه أبو عمرو الداني أضاف الولي إلى الجلالة على أن يكون الموصوف بتنزيل الكتاب هو الله تعالى، والمراد بالموصول النبي صلى الله عليه وسلم ويكون ثم عائد محذوف لفهم المعنى والتقدير : إن ولي الله النبي الذي نز الله الكتاب عليه، فحذف عليه وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف، لكنه قد جاء قليلاً ، وذكر الشاهد المذكور (51).

وإذا ثبت أن الضمير يحذف في مثل هذه الأماكن، وإن لم يكمل شرط الحذف فل هذه القراءة الشاذة في التخريج المذكور أسوة بها.

الشاهد النحوي في البيت الأول [ هو... علقم ] على جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق، والتقدير : وهو علقم على منصبه الله عليه.

والشاهد في البيت الثاني [ نو لم يحسدوني ] حيث حذف العائد المجرور بالحرف، واسم الموصول غير مخفوض بمثل ذلك الحرف. والتقدير: الذي لم يحسدوني فيه(52).

## المبحث الثاني

### شواهد النحو الشعرية في الأفعال

#### أولاً - حذف الفاء من جملة جواب الشرط :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (53):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتِي لِأَفْعَدَنَّ لَمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف،(16) ] على أن [ لا ] شرطية، وهو قول ابن الأنباري، ونصه قال - رحمه الله - : ويجوز أن يكون [ مَا ] بتأويل للشرط، و[ الباء ] من صلة الإغواء، والفاء المضمرة جواب الشرط، والتقدير: فبأي شيء أغويتني فلا فعدن لهم صراطك؛ فتضمر [ الفاء ] في جواب الشرط كما تضمهرها في قولك: [ إلی ما أومأت أي قابله، وبما أمرت أي سامع مطيع ]، إلا أن ابن عادل الحنبلي ذكر إن فاء الجزاء لا تحذف إلا في ضرورة الشعر.

الشاهد النحوي في البيت [ الله يشكرها ] وهي جملة جواب الشرط [ من الشرطية ]، حيث حذفت الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه للضرورة الشعرية، والأصل [ فالله يشكرها ](54).

فهذا الشاهد يُستخدمه النحاة دليلاً على جواز حذف الفاء في الجملة الاسمية جواباً للشرط.

#### ثانياً - وقوع خبر [ جعل ] جملة اسمية :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (55):

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿وَطَفَمَا يَخْصِفَانِ عَلَيْنِهَا مِنْ وَرَقِ الْجِنَّةِ﴾ [الأعراف،(22) ] على أن قوله [ طفق ] من أفعال الشرع كأخذ وجعلوا نشأ وعلق وهب وانبرى، فهذه تدل على التلبس بأول الفعل، وحكمها حكم أفعال المقاربة من كون خبرها لا يكون فعلاً مضارعاً، ولا يجوز أن يقترن بـ[ أن ] لمنافاتها لها؛ لأنها للشرع وهو حال و[ أن ] للاستقبال، وقد يقع الخبر جملة اسمية(56).

الشاهد النحوي في البيت [ جَعَلْتُ قُلُوصُ .... مَرْتَعَهَا قَرِيبُ ] حيث جاءت الجملة الاسمية [ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ ] خبراً [ جعل ] وهي من أفعال الشرع ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية . وهو أمر شاذ أو مختلف فيه بين النحاة، حيث ذهب بعضهم أنها أخذت بمعنى [ صار ] أو أن [ جعلت ] فعل تام، لكن التوجيه الأشهر أنها من أفعال الشرع وخبرها جملة اسمية، وهذا هو الشاهد النحوي .(57)

#### ثالثاً - النصب [ أن ] المضمرة وجوباً بعد واو المعية :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (58):

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي.....

ذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف ، (29) ] على أن قوله: [ وأقيموا ] معطوف على الأمر المقدر أي الذي ينحل إليه المصدر، وهو [ بالقسط ]

وذلك أنَّ القِسْطُ مصدر فهو ينحل لحرف مصدرى، وفعل، فالتَّقْدِيرُ: قل: أمر ربي بأن أقسطوا وأقيموا، وكما أنَّ المصدر ينحلُّ إلى [ أنَّ والفعل الماضي ] نحو: عَجِبْتُ من قِيَامِ زَيْدٍ وخرج، أي: من أن قام، وخرَجَ ولـ [ أن ] وللفعل المضارع (59).

والبيت بتمامه : لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والشاهد النحوي فيه [ لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي ] حيث نصب الفعل المضارع [ تقر ] بأن المضمرة وجوباً بعد واو العطف حيث عطف المصدر المؤول [ أن تقر ] على اسم صريح [ لبس ] ، والتقدير : لأن ألبس عباءة وتقر (60).

#### رابعاً - النصب على إضمار الفعل :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (61):

أصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَقَرَا

وَالذَّنْبُ أَحْشَاهُ إِذْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَخَدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطْرَا

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنََّّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾

[ الأعراف، (30) ] على أنَّ [ فريقاً ] منصوبٌ بـ [ هدى ] بعده، و [ فريقاً ] الثاني منصوب بإضمار فعل يفسر قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ من حيث المعنى والتقدير: وأضلَّ فريقاً حقَّ عليهم.

قال الفراء: ولو كان مرفوعاً لجاز " ، وقدره الزمخشري: [ وخذل فريقاً ] لأجل مذهبه. والجملتان الفعليتان في محلِّ نصب على الحال من فاعل [ بَدَأَكُمْ ] أي: بَدَأَكُمْ حال كونه هادياً فريقاً ومضلاً آخر (62).

الشاهد النحوي في البيت الثاني [ وَالذَّنْبُ أَحْشَاهُ ] فكلمة [ الذنب ] منصوبة على إضمار الفعل والتقدير : أخشى الذنب أحشاه ، ويحتمل الرفع على الابتداء (63).

#### خامساً - حذف تاء التانيث من الفعل :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (64):

... .. وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِبْقَالَهَا

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

[ الأعراف، (56) ] على أنه يجوز أن يُدَكَّرَ [ قريب ] على أنها من باب المؤنث المجازي، فلذلك جاز التذكير كطلع الشمس.

قال بعضهم: وهو غير جيد؛ لأنَّ ذلك حيث كان الفعل متقدماً نحو: طلع الشمس، أمَّا إذا تأخر وجب التانيث، إلا في ضرورة شعر .

قال شهاب الدين: " وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان، فإنَّه لا يقصر ذلك على ضرورة الشعر، بل يجيزه في السعة (65).

البيت بتمامه : فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا ... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِبْقَالَهَا

الشاهد النحوي فيه [ وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ ] حيث حذف تاء التانيث من الفعل [ أبقل ] المسند إلى ضمير مستتر على [ أرض ]

وهي مؤنث مجازي، وكان الأصل أن تحلق الفعل تاء التانيث [ ابقلت ] (66).

وهذا الشاهد دليل على جواز حذف تاء التانيث من الفعل المسند لمضمر المؤنث المجازي للضرورة الشعرية .

#### سادساً - قل اقتران جواب القسم بـ [ قد ]

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (67):

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ ... لِنَامُوا ... ..

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف، (59)] على أن الزمخشري قال: فإن قلت: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع [ قد ]، قلت: إنما كان ذلك؛ لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى [ قد ] استماع المخاطب كلمة القسم.

وأما غير الزمخشري من النحاة فإنه قال: إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً: فإمّا أن يكون قريباً من زمن الحال فتأتي بـ [ قد ] وإلا أتيت باللام وحدها فظاهر هذه العبارة جواز الوجهين باعتبارين (68).  
والبيت بتامه : خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ خَلْفَةً فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي  
والشاهد النحوي فيه [ لناموا ] حيث دخلت [ لا ] جواب القسم على الفعل الماضي البعيد الواقع جواب القسم بدون [ قد ] (69).

### سابعاً- تعدي [ أنصح ] باللام :

استشهد على هذه المسألة بقول النابغة (70):

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا نُصْحِي ... وَسُؤْلِي، وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رِسَائِلِي

وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف، (62)] على أن الفراء قال: العرب لا تكاد تقول: نصحتك، إنما يقولون: نصحت لك، ويجوز أيضاً: نصحتك (71).

الشاهد النحوي في البيت [ نصحت بني عوف ] هو استخدام الفعل [ نصح ] متعدياً بنفسه بدلاً من أن يتعدى باللام [ نصح لهم ]، وهو قياس نادر أو قليل، حيث الأصل والأفصح هو [ نصحت له ] كما جاء في القرآن (72)  
فهذا البيت يعتبر من الشواهد النادرة أو السماعية التي يستشهد بها النحاة لإثبات جواز تعدي الفعل بنفسه على الرغم من شيوع تعديه باللام.

### ثامناً - استخدام أداة الشرط [ لو ] بمعنى [ إن ] :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (73):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا ... خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف، (100)] على ما حكى أبو حيان كلام ابن الأنباري المتقدم قال: " فجعل [ لو ] شرطية بمعنى [ إن ] ولم يجعلها التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره " (74).

الشاهد النحوي في البيت [ ولو تكون عديما ] حيث استخدم الشاعر أداة الشرط [ لو ] بمعنى [ إن ] لربط فعل الشرط بالجواب ، وهذا مغاير لاستخدام [ لو ] الأصلي التي تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وشاهداً أيضاً على وقوع [ لو ] بمعنى [ إن ] الشرطية عندما لا يكون الشرط مستحيلاً (75).

فهذا البيت يُستشهد به لإثبات أن [ لو ] يمكن أن تأتي بمعنى [ إن ] الشرطية عندما لا يكون الشرط مستحيلاً، وتُستخدم للمجازاة والربط بين فعل ونتيجة، وهذا ما ذكره اللغويون في تفسيرهم للأدوات.

### تاسعاً - نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد واو المعية :

استشهد على هذه المسألة بقول الحطيئة (76):

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي ... وَيَبِينُكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ

ذلك عند إعرابه كلمة ( يذكرك ) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآهَتِكَ قَالَ سَقْتِلْ أَبْنَاءَهُمْ فَتَضَعِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف، (127)] على أنه إذا جاء المضارع بعد الواو التي تفيد معنى

المصاحبة أو المعية فإنه ينصب إذا سبقت الواو بنفي أو طلب مثل فاء السببية ، قال : " (ويدرك ) بالغيبة، ونصب الراء، وفي النصب وجهان :

أظهرهما - أنه عطف على ( ليفسدوا ).

الثاني - أنه منصوب على جواب الاستفهام كما ينصب في جوابه بعد الفاء " (77).

الشاهد النحوي في البيت [ ويكون ] حيث نصب الفعل المضارع الناقص بعد واو المصاحبة بـ [ أن ] المضمرة في جواب الاستفهام الإنكاري ، والظرف الأول [ بيني ] خبر مقدم والمودة اسمها مؤخر ، والتقدير : ألم يقع أن يكون جاركم وتكون بيني وبينكم المودة(78).

فهذا البيت شاهداً على جواز نصب الفعل المضارع بعد واو المعية المقترنة بفعل سابق بتقدير [ أن ] المصدرية .

### عاشراً - جواز جزم فعل الشرط الماضي :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (79):

مَنْ يَكْذِبِي بِسَيِّئِي كُنْتُ مِنْهُ ... كَالشَّجَى بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [ الأعراف ، (131) ] على أنه يجوز أن يأتي فعل الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً في الضرورة الشعرية ، قال : " قوله [ يطيروا ] ... قرأ عيسى بن عمر : وطلحة بن مصرف [ تطيروا ] بناء من فوق على أنه فعل ماض وهو عند سيبويه وأتباعه ضرورة. إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً إلا ضرورة " (80).

الشاهد النحوي في البيت [ من يكذني .. كنت ] حيث جزم جواب الشرط [ كنت ] وهو فعل ماضياً أداة الشرط [ من ] ، والأصل أن يكون جواب الشرط مضارعاً(81).

فهذا الشاهد دليلاً على جواز جزم جواب الشرط إذا كان ماضياً إذا كان مستقبلاً في المعنى ، وهذا من مواضع الاختلاف بين النحويين .

### الحادي عشر - جزم الفعل المضارع بعد لام الأمر المقدره :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (82):

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿وَكُنْتُمْ لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُوعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَاأَيُّهَا الْحَسَنِيُّ سَأَرْيَكُمُ دَارَ الْقَائِمِينَ﴾ [ الأعراف ، (145) ] على أن [ يأخذوا ] مجزوم جواباً للأمر في قوله [ وأمر ] ولا بد من تأويله، لأنه لا يلزم من أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليل عصيان بعضهم له في ذلك، فإن شرط ذلك انحلال الجملتين إلى شرط وجزاء ، وهو مذهب الكسائي ، وابن مالك يرى جوازه إذا كان في جواب [ قل ] ، وهنا لم يذكر [ قل ] ، ولكن نكر شيء بمعناه؛ لأن معنى [ وأمر ] و [ قل ] واحد(83).

الشاهد النحوي في البيت [ محمد تقد نفسك ] وهو شاهد على الفعل [ تقد ] حيث جاء مجزوماً بلام الأمر المحذوفة للضرورة الشعرية ، والتقدير : لقد نفسك.

وهذا الشاهد يبين جواز حذف لام الأمر وعملها مضمرة للضرورة الشعرية ، مع خلاف بين النحاة حول أصل إعرابه هل هو جزم أم رفع مع حذف حرف العلة، الجمهور على جزمه بلام الأمر المحذوفة ، أما السيرافي وغيره يرون أنه مرفوع بضمه مقدرة، وحذفت الياء [ تقدي ] للتخفيف واكتفوا بالكسرة، لكن رأي الجمهور هو الأرجح(84).

### الثاني عشر - جواز حذف المفعول الثاني لفعل الظن :

استشهد على هذه المسألة بقول عنترة(85):

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ ... مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعُغْيِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف، (146)] على أنه قال : " قوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا﴾ الظاهر أنها بصرية، ويجوز أن تكون قلبية، والثاني محذوف لفهم المعنى ، أي: فلا تنظني غيره واقعاً مني، وكذا الآية الكريمة، أي: وإن يروا هؤلاء المتكبرين كل آية جائية، أو حادثه. الشاهد النحوي في البيت [ فلا تنظني غيره ] حيث حذف المفعول الثاني جوازاً للفعل [ تنظني ] ، اعتماداً على القرينة الدالة عليه من السياق، والتقدير : [ فلا تنظني غيرهواقعاً ] أو ما شابه . فهذا البيت شاهداً على جواز حذف المفعول الثاني أو المفعولين لفعل الظن ، إذا قام دليل عليه، وهو رأيا الجمهور (86) .

### الثالث عشر- عطف مضارع مجزوم على آخر حملاً على الموضع :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (87):

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي ... أَصَالِحُكُمْ وَأُسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

وذلك عند توجيهه قراءة الأخوين [ ويذرهم ] بالياء وجزم الفعل في قوله تعالى : ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [ الأعراف ، ( 186 ) ] ، على أن السكون يحتمل وجهين: أحدهما- أنه جزم نسقاً على محل قوله: ﴿فلا هادي له﴾ ؛ لأنَّ الجملة المنفية جواب للشرط فهي في محل جزم فعطف على محلها وهو كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ﴾ [ البقرة: 271 ] بجزم [ يكفر ]، ومثل البيتين المتقدمين . والثانية - أنه سكون تخفيف، كقراءة أبي عمرو ﴿ينصرركم﴾ [أل عمران: 160] و﴿يشعركم﴾ [الأنعام: 109] ونحوه(88).

الشاهد النحوي في البيت [ أصالحكم، وأستدرج ] حيث جزم الفعل [أستدرج] محل على موضع الفاء المحذوفة ، وما بعدها من [ لعل ] ؛ لأنه مجزوم جواب الأمر (89). فهذا البيت يستشهد به النحاة في مسائل الشرط والجزم في أدوات الشرط المختلفة .

## المبحث الثالث

### شواهد النحو الشعرية في الحروف

#### أولاً - مجيء [ لا ] زائدة :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (90):

أَبِي جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعَجَلْتُ نَعَمَ ... بِهِ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلُهُ

وذلك عند إعرابه كلمة [ ألا تسجد ] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [ الأعراف ، (12)]

جاء في كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] : في [ لا ] هذه وجهان:

أظهرهما- أنها زائدة للتوكيد ، قال الزمخشري: [ لا ] في [ ألا تسجد ] صلة بدليل قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ سورة ص: 75 ] ومثلها ﴿لَيْلًا يَلْمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [الحديد:29] بمعنى ليعلم، ثم قال: فإن قلت ما فائدة زيادتها؟ ، قلت: توكيد بمعنى الفعل الذي يدخل عليه، وتحقيقه كأنه قيل: يستحق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود، وتلزمه نفسك إذا أمرتك؟ . وأنشدوا على زيادته البيت المتقدم (91).

الشاهد النحوي في البيت هو إعراب كلمة [ لا ] وكلمة [ البخل ]، حيث يُستدل به على جواز أن تكون [ لا ] زائدة أو غير زائدة، حيث يروى [ البخل ] بالنصب والجر، بالجر على أنها معطوفة على [ جوده ] أمّا رواية النصب فقد ذكر ابن عادل الحنبلي لها وجهين :

أحدهما - أن تكون [ لا ] مفعولاً بها، و [ البخل ] بدلٌ منها؛ لأنّ [ لا ] تقال في المنع فهي مؤدّية للبخل. والثاني - أنها مفعول بها أيضاً، و [ البخل ] مفعول من أجله، والمعنى: أبي جوده لفظ [ لا ] لأجل البخل أي: كراهة البخل، ويؤيدُ عدمَ الزيادة روايةُ الجَرّ.

قال أبو عمرو بن العلاء: الرواية فيه بخفض [ البخل ] ؛ لأن [ لا ] تستعمل في البخل "وكون [ لا ] في الآية زائدة هو مذهب الكسائي، والفراء والزجاج، وما ذكرناه من كون البخل بدلا من [ لا ]، و [ لا ] مفعول بها هو مذهب الزجاج(92).

### ثانياً - إثبات ألف [ ما ] الاستفهامية :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (93):

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْبِمٌ ... كَخِزِيرٍ تَمَرَّعَ فِي رَمَادٍ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿قَالَ فِيمَا أُعْوِطَنِي لِأَفْعَدَّ هُمْ حِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [ الأعراف ، (16) ] على أنه قال : " أن [ ما ] الاستفهامية إذا جُرَتْ حُدِفَتْ أَلْفُهَا، ولا تثبت إلا في شذوذ كقولهم: عَمَّا تَسْأَلُ؟ أو ضرورة وذكر البيت المتقدم . الشاهد النحوي في البيت [ على ما ] وهو شاهداً على جواز إثبات ألف [ ما ] الاستفهامية إذا جرت في الضرورة الشعرية ، وهذا خلاف القاعدة(94).

### ثالثاً - [ حتى ] بينالغاية والابتداء :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (95):

سَرِينْتُ بِهِمْ تَكَلِّ مَطِيئُهُمْ ... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنُ بِأَرْسَانِ

وقول الآخر (96) :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا ... بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ

وقول الآخر (97):

فَيْضًا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٍ تَسْبِينِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا تَهَشَّلُ أَوْ مُجَاشِعُ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيحُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَإِنَّا مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَيْنَا أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [ الأعراف ، (37) ] على أن قوله: [ حتى ] هنا غاية، واختلف النحاة فيها إذا كانت حرف ابتداء أو لا ، قال ابن درستويه: هي حينئذ جارة، وتتعلق بما قبلها تعلق حروف الجر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والجملة بعدها في محل جر، وقال الجمهور: إذا كانت حرف ابتداء فليست جارة، بل حرف ابتداء فقط، وإن كان معناها الغاية، واستدلوا بالبيت المتقدم . وممن ذهب إلى أنها ليست للغاية الواحدي فإنه حكى في معنى الآية الكريمة أقوالاً، ثم قال: فعلى هذا القول معنى [ حتى ] لانتهاء والغاية وعلى القولين الأولين ليست [ حتى ] في هذه الآية الكريمة للغاية بل هي التي يقع بعدها الجمل وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء .

الشاهد في البيت الأول [ حتى الجياد ] هو أن [ حتى ] قد تأتي حرف ابتداء ، وما بعدها جملة مستأنفة(98).

الشاهد في البيت الثاني [ حتى ما ] هو استخدام [ حتى ] الابتدائية التي تؤدي معنى المبالغة والاستئناف ، حيث تأتي بعدها جملة اسمية لا محل لها من الإعراب(99).

الشاهد النحوي في البيت الثالث : [ حتى كليب تسبني ] حيث استخدم [ حتى ] الابتدائية التي تدخل على الجملة الاسمية وتقيد الغاية .

وقال صاحب [ التحرير ] : [ حتى ] هنا ليست للغاية بل هي ابتداء وخبر وهذا وهم إذ الغاية معنى لا يفارقها(100).

#### رابعاً - مجيء [ في ] بمعنى [ مع ] :

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (101) :

شَمُوسٌ وَدُودٌ فِي حَيَاءٍ وَعِقَّةٍ ... رَخِيمَةٌ رَجَعِ الصَّوْتِ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ ﴾ [ الأعراف ، (38) ] على أن [ في ] الأولى ليست للظرفية، بل للمعية، كأنه قيل: ادخلوا مع أمم أي: مصاحبين لهم في الدخول، قال : " وقد تأتي [ في ] بمعنى [ مع ] كقوله تعالى: ﴿ وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴾ [ الأحقاف : 61 ] ، وذكر الشاهد المتقدم . الشاهد النحوي في البيت [ شمس ودود في حياء ] حيث استخدم [ في ] بمعنى [ مع ] التقدير: مع حياء (102).

#### خامساً - زيادة [ ما ] بعد [ الكاف ، ورب ]

استشهد ابن عادل على المسألة بشاهدين :

الأول - قول الشاعر (103):

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

والثاني - قول الشاعر (104):

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وذلك عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ بَجْهَلُونَ ﴾ [ الأعراف ، (138) ] .

قال : أن تكون [ ما ] كافة لكاف التشبيه عن العمل، فإنها حرف جر، وهذا كما تكف [ رب ] فإليها الجمل الاسمي والفعلية، ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب، بل يجوز في [ الكاف ] وفي [ رب ] مع [ ما ] الزائدة بعدهما وجهان : العمل والإهمال (105).

الشاهد النحوي في البيت الأول [ كما الناس ] حيث دخلت [ ما ] الزائدة بعد الكاف الجارة ، دون أن تكفها عن جر الاسم الذي بعدها ، وهو مذهب سماعي عن العرب يُثبت جواز زيادة [ ما ] بعد الكاف الجارة، مع بقاء الكاف على عمل الجر، خلافاً لما يراه البعض من أن زيادة [ ما ] تكف الكاف عن العمل، وهو خلاف نحوي معروف في العربية، بحسب ما يوضح ابن عقيل وغيره من شراح الألفية (106) .

الشاهد النحوي في البيت الثاني [ ربما الجامل ] حيث دخلت [ ما ] الزائدة على [ رب ] فكفتها عن العمل فيما بعدها، وسوغت دخولها على الجملة الاسمية ، وهو شاذ عند سيوييه لأنها عنده تختص بالجمل الفعلية. وعند المبرد لا تختص رب المكفوفة بجملة دون جملة (107)

#### سادساً - استخدام [ أيان ] الاستفهامية في غير الاستفهام:

استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر (108):

إِيَّانَ نَقْضِي حَاجَتِي أَيَّانَا ... أَمَا تَرَى لِفَعْلِهَا أَبَانَا

عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لِوَفِيهَا إِلَّا هُوَ نُفِثَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [ الأعراف ، (187) ] . جاء في كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] : [ أيان ] ظرف زمان لتضمنه معنى الاستفهام، ولا يتصرف، ويليهِ المبتدأ

والفعل المضارع دون الماضي، بخلاف [ متى ] فإنها يليها النوعان، وأكثر ما يكون [أيان] استفهاماً، وقد تأتي شرطية جازمة لفعلين :

كقول الشاعر (109):

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرِنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

وقول الآخر (110):

إِذَا النَّعْجَةُ الْأَذْنَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ

الشاهد النحوي في البيت الأول [ أيان ] حيث استخدمت أداة شرط تجزم الفعل المضارع بمعنى [ متى ] الشرطية.

فهذا البيت يذكره النحاة لبيان جواز استخدام [ أيان ] في غير الاستفهام، حيث تعمل عمل [ متى ] الشرطية في جزم فعل الشرط.

والشاهد في البيت الثاني [ أيان نؤمنك تأمن ] حيث استخدمت [ أيان ] أداة شرط جازمة تجزم فعلين مضارعين فعل الشرط [ نؤمنك ] وفعل الجواب [ تأمن ].

والشاهد في البيت الثالث : [ فأيان ما تعدل ... تنزل ] حيث جازمت [ أيان ] أداة الشرط فعملين مضارعين فعل الشرط [ تعدل ] [ وفعل الجواب [ تنزل ] (111) .

## الختام

بعد الانتهاء من دراسة شواهد النحو الشعرية في كتابه [ اللباب في علوم الكتاب ] للإمام ابن عادل الحنبلي ( رحمه الله ) في سورة الأعراف ، يمكن إجمال أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية :

- إن للشواهد الشعرية أثراً عظيماً في التفسير، يتجلى ذلك من خلال ذكر الإمام ابن عادل لها مما يؤكد أهمية إيرادها وتوجيهها في كتب التفسير .

- لم يقتصر الإمام ابن عادل الحنبلي في ذكر الشواهد الشعرية على عصر معين بل تنوعت شواهد لتشمّل أشعاراً من مختلف العصور الشعرية الجاهلي والإسلامي والعباسي والأموي وغيرها .

- في نسبة الشواهد إلى أصحابها أحياناً يصرح الإمام ( رحمه الله ) باسم القائل ، وأحياناً لا يذكره مطلقاً ويترك الشاهد مجهولة النسب .

- ما يلاحظ على منهج الإمام ابن عادل الحنبلي في ذكر الشواهد الشعرية أنه كثيراً ما يذكر البيت كاملاً وأحياناً يكتبه بذكر موضع الشاهد فقط، كما في قول الشاعر: ( تَمْرُونَ الدِّيَارِ فَلَمْ تَعُوجُوا ) ، وكذلك قول الشاعر : ( لِلْبُسِّ عَبَاءَةٌ وَنَعْرٌ عَيْني ) وغيرهما .

- ما يلاحظ على منهجه أيضاً أنه أحياناً يستشهد بالشاهد المشهور على غير ما استشهد به جمهور النحاة كما في قول الشاعر : رهبان مدين والذين عهدتهم ... بيبكون من حذر العذاب قعودا

استشهد به النحاة في كلمة [ قعودا ] على أنها منصوبة حال من الضمير المتصل في [ عهدتهم ]، والتقدير: عهدتهم قاعدين بيبكون ، حيث يستشهد به على جواز مجيء الحال جمعاً [ قعوداً ] ، بينما ذكره ابن عادل شاهداً على أن كلمة [ مدين ] منعت من الصرف للعلمية والتأنيث .

- الشواهد في كتاب [ اللباب في علوم الكتاب ] كثيرة ومتنوعة: نحوية : وهي التي اقتصرنا عليها في البحث ، وغير نحوية : كالشواهد الصوتية والصرفية والدلالية والبلاغية وغيرها، وهذا لم نتطرق له ، وهو كثير جداً في الكتاب .

- أحياناً كثيرة نجد الإمام ابن عادل الحنبلي لا يرجح قولاً على قول ، بل يكتب بإسناد الآراء والأقوال إلى أصحابها دون إبداء رأي واضح .

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل ما سطرناه في هذه الورقات خالصاً لوجه تعالى ، فما كان فيه من صواب فمن الله ، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء والمرسلين .

### فهرس الهوامش ومصادر البحث :

- 1- ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون ، المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة ، ( مكتبة المثنى ، بغداد ، ط3 ، 1957م ) . 2 / 1543 ، ومعجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ( مطبعة الترقى ، دمشق ، 1958 م ) . 7 / 300 ، والأعلام ، خير الدين الزركلي ( دار العلم للملايين ، بيروت ط 15 ، 2002 م ) . 5 / 58 .
- 2- ينظر : طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الأدنه وي ، ( تحقيق سليمان بن صالح الخزي ، مكتبة العلوم والحكم ، ط 1 ، 1997 م ) . 1 / 418 .
- 3- ينظر : ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد محمد بن أحمد بن علي تقي الدين ، أبو الطيب المكي الحسنيالفاصي ( ت832 هـ ) تحقيق كمال يوسف الحوت ( دار الكتب العلمية ، بيروت \_ لبنان الطبعة الأولى 1410 هـ ، 1990 م ) 1 / 179-180 ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي ، الشهير بابن صخر العسقلاني ( دار أحياء التراث العربي ، بيروت ) . 4 / 64
- 4- ينظر : البداية والنهاية ، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير دمشقي ( مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط7 1408 هـ - 1988 م ) . 14 / 89 ، والدرر الكامنة ، للعسقلاني . 2 / 223
- 5- ينظر : وذييل التقييد . 1 / 180
- 6- ينظر : البداية والنهاية ، للحافظ عماد الدين دمشقي . 14 / 150
- 7- ينظر : ذيل التقييد . 2 / 248 .
- 8- ينظر : الاستنبطات الفقهية عند ابن عادل الحنبلي من خلال تفسيره [ اللباب في علوم الكتاب ] . 6
- 9- ينظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، تأليف شمس الدين محمد السخاوي ( دار الجيل بيروت ) . 5 / 200 ، و ذيل طبقات الحافظ للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ت 911 هـ ( دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة 1403 هـ - 1983 م ) . 372 - 373 ، وشذرات الذهب ، لابن العماد ( تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ، ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط1 1413 هـ - 1993 م ) . 9 / 105-106
- 10- ينظر: معجم الزوايد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين علي الهيثمي(دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان) . 1 / 153
- 11- ينظر : الضوء اللامع ، للسخاوي . 10 / 312 - 313
- 12- ينظر: ورفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ( ت 852 هـ ) ، تحقيق الدكتور علي محمد عمر ( الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ ، 1998 م ) . 475 - 476 .
- 13- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الحنبلي . 1 / 23 ، وكشف الظنون ، حاجي خليفة ، 2 / 1543 ، والأعلام للزركلي ، 5 / 58 ، و هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغدادي . 5 / 794 .
- 14- ينظر : نيل السائرين في طبقات المفسرين ، لشيخ القرآن مولانا محمد طاهر رحمة الله الغافر ( مكتبة اليمان ، دار القرآن بنج بير ( صوابي ) الباكستان ط3 1412 هـ - 2000 م ) . 299
- 15- ينظر : الإمام أبو حفص عمر بن عادل الحنبلي : المتوفى سنة ( ت 880 هـ ) ومنهجه في التفسير ( رسالة ماجستير ) عبد الحي حسن موسى عبد المجيد ، ( كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين ، 2003 ) . 26 ،

- والدراسات اللغوية في تفسير [ اللباب في علوم الكتاب ] ، لابن عادل الدمشقي الحنبلي ( ت 880 هـ ) ، إسماعيل عباس حسين الكعبي ، ( كلية الآداب الجامعة المستنصرية ، 1423 هـ ، 2003 م ) . 4
- 16- ينظر : اختيارات ابن عادل النحوية في كتابه اللباب في علوم الكتاب ( رسالة ماجستير ، إعداد الباحث : عبد الله الحصين ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1430 هـ ) . 10
- 17- محمد بن عبد الله الحنبلي ، 322
- 18- أحمد بن محمد الأذنة وي ، 418 ، 419
- 19- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، 1 / 79
- 20- ينظر : مقدمة اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل : 1 / 22
- 21- ينظر : المصدر السابق ، الموضوع نفسه
- 22- الإعلام : 5 / 58
- 23- ينظر : مقدمة اللباب : 1 / 22
- 24- عمر رضا كحالة : 7 / 300
- 25- ينظر : مقدمة اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل : 1 / 22
- 26- ينظر: المصدر السابق : 9 / 38
- 27- المصدر السابق ، الموضوع نفسه
- 28- البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، ينظر : خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي ( تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط41997م ) . 9 / 118
- 29- ينظر : أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تأليف بركات يوسف هبود ( دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ط1 (2005). 1 / 366 ، وشرح ابن عقيل، محمد يحي عبد الحميد ( مكتبة دار التراث ، ط 20 1980 ) . 2 / 151 شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية ، محمد حسن شراب ( مؤسسة الرسالة، ط1 2007م ) . 3 / 45
- 30- البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من شواهد سيبويه ينظر : الكتاب، لسبويه ( تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط31988م ) . 2 / 58 ، والخزانة . 1 / 114
- 31- ينظر : اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي . 9 / 115-116
- 32- المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 33- ينظر : الكتاب ، لسبويه . 2 / 68 وشرح التصريح ، للأزهري ( تحقيق :محمد محي الدين ) . 2 / 229 وشرح الشواهد الشعرية . 3 / 348
- 34- البيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الأشموني ينظر : شرحه على الألفية . 1 / 269 والهمع ، للسيوطي ( تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت 1979م ) . 1 / 134 .
- 35- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 9 / 140
- 36- الخزانة . 4 / 167، وينظر : الهمع ، للسيوطي . 1 / 134 ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك . 1 / 402-403
- 37- البيت لكثير عزة ، ينظر ديوانه ( جمعه إحسان عباس ، دار الثقافة، بيروت لبنان 1971م ) . 1 / 65
- 38- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 9 / 210
- 39- البيت لصمة بن عبد الله القشيري ، وهو من شواهد ابن يعيش ينظر: شرح المفصل ( عالم الكتب، بيروت، ط أولى ، 1988م ) . 15 / 93

- 40- رواه مسلم : المساجد برقم 294 . 466/1
- 41- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 275 /9
- 42- ينظر : الخزانة.8/ 58، وشرح المفصل، لابن يعيش . 11 /5، وشرح الألفية، الأشموني. 93 /1
- 43- البيت بلا نسب ، وهو من شواهد السمين الحلبي، ينظر: الدر المصون ( تحقيق أحمد بن محمد الخراط ، دار القلم دمشق . 142 /1 . (
- 44- اللباب في علوم الكتاب. 9/ 293-95 ، وينظر: الدر المصون : للسمين الحلبي . 142 /1
- 45- البيت بلا نسب ، وهو من شواهد ابن عقيل في شرحه . 160/1 ، والأشموني . 126/1 ، والسيوطي في الهمع . 125/1
- 46- ينظر: شواذ القراءات ،لابن خالويه .48 ، والدر المصون ، للسمين الحلبي .539/5
- 47- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 425 /9
- 48- ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك. 369/ 1
- 49- البيت لرجل من همدان ، وهو من شواهد ابن بعيش ، ينظر المفصل . 96/3 ، والسيوطي في الهمع . 61/1 ، والسمين الحلبي في الدر المصون. 241/1
- 50- البيت لحاتم الطائي ، ينظر ديوانه . 276
- 51- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 30-429 /9
- 52- ينظر المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 53- البيت لكعب بن مالك ، ينظر : ديوانه 288، وشرح أبيات سيبويه . 109- 149/2
- 54- ينظر: اللباب في علوم الكتاب . 38/9
- 55- البيت لرجل من بني بحتر ينظر: الخزانة ، 120/5 ، 352/9 ، وشرح الأشموني .377/1
- 56- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 62/9
- 57- ينظر : شرح الأشموني . 377 /1 ، أوضح المسالك، لابن هشام الانصاري.213/1
- 58- البيت لميسون بنت بحدل ، وهو من شواهد سيبويه، ينظر الكتاب.426/1 ، وخزانة الأدب .503/8
- 59- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 81/9
- 60- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 61- البيتان للربيع بن ضبع الفزاري ، وهو من شواهد سيبويه، ينظر : الكتاب. 46/1 ، وابن يعيش، في المفصل . 105/7 .
- 62- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي. 86 /9
- 63- ينظر : الكتاب، لسيبويه.46 /1، وشرح المفصل، لابن يعيش. 105 /7 وشرح التصريح، للأزهري . 36 /2 ، والهمع، للسيوطي. 50 /2 .
- 64- البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو من شواهد سيبويه ، ينظر الكتاب. 46/2 ، والسيوطي في الهمع . 171 /2،
- 65- الدر المصون.345/5
- 66- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 162-161/9
- 67- البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه ( تحقيق : أبي فضل إبراهيم مصر 1958 م ، مطبوعة السندي ، مصر الاستقامة .)32.
- 68- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 76-175/9

- 69- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 70- البيت للنابغة الذبياني ، ينظر: ديوانه .197
- 71- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 181/9
- 72- ينظر: شرح الشواهد الشعرية ، محمد محمد حسن شراب، 402/2
- 73- البيت بلا نسب وهو من شواهد الأشموني في شرحه. 38/4، والأزهري في التصريح. 256/2
- 74- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 40-239/9
- 75- ينظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ( تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط1 1413 هـ . 1993م). 122/5
- 76- ينظر : ديوانه. 98
- 77- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 270 /9
- 78- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 79- البيت لأبي زبيد الطائي ، ينظر: ديوانه . 52
- 80- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 277 /9
- 81- ينظر: شرح الشواهد الشعرية ، محمد محمد حسن شراب، 306-305/1
- 82- البيت لأبي طالب أو لحسان أو للأعشى ، ينظر الكتاب، لسيبويه. 408/1، والمفصل، لابن يعيش. 35/7
- 83- ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 307/9
- 84- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 85- ينظر: ديوانه . 187
- 86- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 318 /9
- 87- البيت لأبي دؤاد الأيادي، ينظر: ديوانه ( جمعه أنوار محمود الصالحي ، ود/أحمد هاشم السامرائي ، دار العصماء ط1 1431 هـ - 2010 م ) . 350.
- 88- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 408 /9
- 89- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه
- 90- البيت بلا نسب وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ( تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ) . 35/2، والسمين الحلبي في الدر المصون. 73/1
- 91- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 29/9
- 92- ينظر : المرجع السابق ، الموضوع نفسه ، والدر المصون، للسمين الحلبي. 262/5
- 93- البيت لحسان بن ثابت ، ينظر: ديوانه ( نشر عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة الدكتور وليد عرفات). 79
- 94- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 37/9
- 95- البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه . 93
- 96- البيت لجريز ، ينظر: ديوانه، ( نشر : الصاوي 1353 هـ ) . 457
- 97- البيت الفرزدق، ينظر: ديوانه ( بشرح الصاوي ، مصر 1354 هـ 1936 م ) . 518
- 98- ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 104/9
- 99- ينظر : شرح الأشموني . 3/ 300، والهمع ، للسيوطي . 1/ 248

- 100-ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 104/9
- 101-البيت بلا نسب ، وهو من شواهد السمين الحلبي في الدر المصون.312/5
- 102-ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 106/9
- 103-البيتلعمرو بن براءة الهمداني، وهومن شواهد الأشموني في شرحه.231/2،والسيوطي في الهمع.38/2
- 104-البيت لأبي دؤاد الأيادي، ينظر : ديوانه.316
- 105-ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 294/9
- 106-ينظر: شرح الأشموني . 2/ 231، والهمع ، للسيوطي 2/ 38، 130.
- 107-ينظر شرح المفصل، لابن يعيش . 8/ 29، والهمع، للسيوطي . 2/ 26
- 108-البيت بلا نسب ، وهو من شواهد السمين الحلبي في الدر المصون.312/5
- 109-البيت بلا نسب ، وهو من شواهد السمين الحلبي، ينظر:المرجع السابق، الموضوع نفسه
- 110-البيت بلا نسب ، وهو من شواهد السمين الحلبي، ينظر:المرجع نفسه، الموضوع نفسه
- 111-ينظر: اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي . 9/ 409-410وشرح الأشموني . 4/ 28-29والهمع، للسيوطي .